

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الاثنين 2 يناير 2017 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6225)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

أمنيات صادقة للعام الجديد

الإمارات اليوم

03

واحة للأمن والاستقرار

تقارير وتحليلات

04 **معهد «جيت ستون»: إيران تواصل انتهاك بنود الاتفاق النووي، والتدخل في شؤون دول المنطقة**

06 **الديلي تليجراف: بوتين يمتنع عن ترحيل دبلوماسيين بهدف كسب ترامب**

07

هل هي الحمائية المالية؟

شؤون اقتصادية

08

تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي والخدمات في الصين

من إصدارات المركز

09 **الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه «الدول المارقة»**



أمنيات صادقة للعام الجديد

تمتلك القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة رؤية شاملة ومتكاملة لحاضر ومستقبل الوطن ترتكز على الاستثمار في العنصر البشري باعتباره الثروة الحقيقية التي تقود مسيرة التنمية والتطور في المجالات كافة، وتنتظر بتفاؤل إلى المستقبل والعمل على امتلاك أدواته المختلفة، بما يعزز مكانة الإمارات على خارطة الدول المتقدمة في المجالات كافة. في هذا السياق، عبّرت تهاني كل من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بمناسبة العام الميلادي الجديد عن آمنيات صادقة بأن يحلّ الخير والأمن والرخاء والازدهار في الإمارات وفي المنطقة والعالم، كما تضمنت في الوقت ذاته العديد من المبادئ والأسس التي ترتكز عليها مسيرة التنمية في الإمارات.

فقد قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «تمنيتي للجميع بعام جديد.. عام خير وعطاء وتطور ونماء.. على دولتنا وعلى مجتمعنا وأسرنا وأبنائنا... ولجميع الشعوب والدول الصديقة، ونتطلع إلى عالم أفضل ومستقبل أجمل للجميع في 2017». فيما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان: «إن عام 2017 يطل علينا ومسيرة الخير المباركة التي أرسى قواعدها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه المؤسسون، تمضي شامخة بفضل من الله وتوفيقه». وأعرب سموه عن أمله في أن يعم السلام والأمن والاستقرار المنطقة والعالم أجمع، انطلاقاً مما يجمع البشرية من قيم الخير والتعاون والتعايش والتسامح.

هذه الأمنيات الصادقة بأن يعمّ الخير والنماء والأمن والاستقرار دول المنطقة والعالم تشير إلى أمور رئيسية عدة، أولها أن الإمارات تسعى إلى خير البشرية جمعاء، وتحرص على تعزيز أسس الأمن والسلم والاستقرار في العالم من خلال مبادرات فعالة للتعامل مع التحديات والمخاطر، وتحرص على تعظيم قيم الخير والتسامح والتعايش والوسطية في مواجهة النزعات المتطرفة التي تغذي الصراعات في المنطقة والعالم؛ فالإمارات كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، «وطن الخير والتسامح تزرع الخير، وتحصد الحب والفرح، وتنشر السلام والأمان». ثانيها أن القيادة الرشيدة للإمارات تعد نموذجاً متميزاً للقيادة التي تقود بلدها نحو التقدم والازدهار، وفق رؤية واضحة لحاضر ومستقبل الوطن، وهذا ما عبر عنه بوضوح صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بقوله: «أعمالنا ومنجزاتنا لا تودع عاماً ولا تنتظر آخر، منهجنا العمل المتواصل والمستمر برؤية وخطط واضحة، وعزيمة قوية وإرادة صلبة لتحقيق الأفضل لوطننا». ثالثها اعتزاز القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة بقدرات أبناء الوطن، وإيمانها بأنهم الركيزة والأساس لمواصلة مسيرة الإنجازات التي حققتها الدولة وتسعى لمواصلتها مستقبلاً، وهذا ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بقوله: «الإمارات تنسج طريقاً خاصاً بها للنجاح والريادة والتميز بفضل سواعد أبنائها وإمكاناتهم وقدراتهم وإخلاصهم وعطائهم غير المحدود». وهذا يؤكد حرص القيادة الرشيدة على بث شحنات الحماس والثقة لدى المواطنين، مما يدفعهم إلى مزيد من العمل والإنجاز والإبداع.

عندما تمتلك القيادة الرشيدة رؤية تنموية طموحة وتسعى إلى تنفيذها من خلال خطط واستراتيجيات واضحة ومدروسة، وعندما تكون أولويتها توفير الحياة الكريمة للمواطنين، وتعزيز مشاركتهم في مسيرة العمل الوطني، وعندما تشارك بفاعلية في أي جهود إقليمية ودولية تستهدف تعزيز أسس الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة والعالم، فإنه من الطبيعي أن تكون صاحبة تجربة تنموية رائدة، وأن تحظى مواقفها وسياساتها بالتقدير من جانب الجميع، لما تقوم به من جهود تسهم في تعزيز السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي.

واحة للأمن والاستقرار

ما أنجزته دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار العقود الماضية، ومنذ قيام اتحادها في مطلع عقد السبعينيات من القرن العشرين، هو بلا ريب لا يمكن حصره في موضع واحد، أو مشهد بعينه دون غيره، بل إن الإنجازات الإماراتية يميّزها العديد من السمات، التي هي على قدر كبير من الأهمية، ومن بينها ميزات الشمول والتنوع والتوازن، بل إن تلك الإنجازات تتمتع بميزة جوهرية نادرة، هي القدرة على الاستدامة والاستمرار، ويعود ذلك إلى حدّ بعيد إلى القدرة الاستثنائية التي تمتعت بها الإمارات في توظيف إمكانياتها وما تملكه من موارد طبيعية واقتصادية وغيرها بالشكل السليم، وبالطريقة التي تمكّن الدولة من الانطلاق بسرعة، وفي الاتجاه السليم نحو أهدافها وغاياتها الشاملة.

وقد مثلت رؤية القيادة الرشيدة حجر الزاوية بالنسبة إلى الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار تاريخها، سواء كان ذلك في عهد المغفور له - بإذن الله تعالى - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - طيب الله ثراه - الذي قاد مرحلة التأسيس، أو كان في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة - حفظه الله - قائد مرحلة التمكين. ومنذ انطلاق ملحمة التنمية على هذه الأرض الطيبة تمكّنت الدولة من الارتقاء إلى المراتب الأولى في الكثير من المجالات على المستويين الإقليمي والعالمي، في طريقها نحو الترتيب العالمي في المجالات والمؤشرات كافة، بحلول عام 2021، ولدى احتفالها باليوبيل الذهبي لقيام اتحادها.

وفي هذا الإطار، فقد صدرت مجموعة من المؤشرات ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد خلال الفترة الأخيرة، ففي سياق إطلاق تقارير «مؤشرات الأجندة الوطنية»، تم إعلان ترُبع دولة الإمارات العربية المتحدة على قمة الترتيب العربي في مؤشر الأمن وتحقيق الاستقرار وحماية حياة المواطنين والمقيمين وممتلكاتهم؛ إذ إنها حصلت على نسبة 99.34% في هذا المؤشر، وهي النسبة العُليا عربياً؛ وهو ما يشير إلى أن الازدهار التنموي، الذي حققته الإمارات، ممزوج بحالة استثنائية من الأمن والاستقرار، بما يسمح لمواطني الدولة وسكانها جميعاً بالعيش حياة كريمة، تتعدّد ميزاتهما، بما في ذلك من ارتفاع مستويات الدخول، وكفاءة الخدمات كالتعليم والصحة، وتطوُّر المرافق العامة، وغير ذلك، في الوقت نفسه، الذي يأمنون فيه على حياتهم وممتلكاتهم، بل يستشعرون الطمأنينة على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، بعيداً عن المخاطر الأمنية المباشرة، أو المشكلات التي تعانيتها المجتمعات غير المستقرة بشكل عام.

إن حالة الأمن والاستقرار، التي تنعم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، ترتبط بشكل مباشر بقضية أخرى لها أهمية كبيرة في إحلال هذا الأمن والمحافظة عليه، وهي قضية التلاحم المجتمعي، ويمكن القول إن المجتمع الإماراتي، الذي يضمُّ بين جنباته أبناء أكثر من مئتي جنسية، ومن خلفيات ثقافية واجتماعية ودينية مختلفة، ينعم بتلك الحالة من الأمن والاستقرار نتيجة مجموعة من العوامل، من بينها التلاحم الاجتماعي، الذي نتج بدوره عن انتشار مجموعة من القيم الإيجابية بين الأفراد، وهي كما أشار إليها «مؤشر التلاحم المجتمعي» المعلن مؤخراً أيضاً، تتضمّن المبادئ والقيم المرتبطة بالهوية الوطنية، والتكافل الاجتماعي، والشراكة المجتمعية بين جميع مكوّنات المجتمع في الدولة، معتمداً على أسس رئيسية هي: التماسك الأسري، والتعليم، والثقافة، والمساواة والعدالة، والأمن، والمشاركة الاجتماعية، والانتماء الوطني، وقد حققت الدولة نسبة 93.11% خلال عام 2015.

وبهذه الإنجازات تخطو دولة الإمارات العربية المتحدة بخطى ثابتة على طريق التنمية الشاملة والمستدامة، بجهد وعزم وإرادة لا تلين، وطموح غير محدود، من أجل وضع اسمها في المكانة التي تليق بها وبشعبها بين الأمم والشعوب الأكثر تطوراً وتقدماً حول العالم.

معهد «جيت ستون»: إيران تواصل انتهاك بنود الاتفاق النووي، والتدخل في شؤون دول المنطقة

قيم معهد «جيت ستون» الأمريكي في تقرير له السياسة الإيرانية خلال عام 2016، ومدى التزامها بالاتفاق النووي المبرم مع مجموعة (1+5) في العام الماضي، مشيراً إلى أن طهران لم تصبح دولة عقلانية ومعتدلة، وبدلاً من ذلك أصبحت ذات سلطات واسعة وأكثر جرأة؛ لتحقيق أهدافها الثورية العليا لمعاداة الولايات المتحدة.



قامت مؤخراً بمحاولة شراء طن من الألياف الكربونية المراقبة من قبل الدولة. وجرت هذه المحاولة بعد يوم من تنفيذ الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني. ونُفيت محاولة الحصول على الألياف الكربونية من قبل المورد وحكومته، ورغم ذلك، كان لدى منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ألياف كربونية تكفي لاستبدال مراوح الطرد المركزية المتقدمة الموجودة ولن تحتاج إلى كميات إضافية خلال السنوات القليلة المقبلة، إضافة إلى طن من ألياف الكربون. وتثير هذه المحاولة المخاوف بشأن إذا ما كانت إيران تعتزم التقييد بالالتزامات الخاصة بها في الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي. وبشكل خاص، قد تسعى إيران لتخزين ألياف الكربون بحيث تكون قادرة على بناء مراوح الطرد المركزية المتقدمة إلى ما هو أبعد من احتياجاتها الحالية في إطار الاتفاقية، وتوفير ميزة أن ذلك سيسمح لها بسرعة إنشاء أجهزة الطرد المركزي المتقدمة للتخصيب إذا أرادت ترك أو تجاهل بنود الاتفاقية خلال السنوات القليلة المقبلة. وتعد محاولة شراء ألياف الكربون مثلاً أيضاً على الجهود المبذولة من قبل دول مجموعة (1+5) للحفاظ على سرية الأنشطة الإيرانية المريبة.

وأشار المعهد إلى أن الانتهاك التالي لإيران للاتفاق النووي جاء في فبراير من عام 2016 حيث تجاوزت إيران الحد المسموح به من الألباس الثقيل، والذي يستخدم لإنتاج أسلحة نووية، إضافة إلى ذلك، في نوفمبر من عام 2016، ووفقاً لتقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة

لفت المعهد في تقريره النظر إلى أن إيران وصلت إلى مستوى غير مسبوق فيما يتعلق بخرق القوانين الدولية، لقد قامت بتوسيع سياسات التدخل في المنطقة، سعياً لتحقيق مبادئها الثورية لمعاداة الولايات المتحدة. كما تجاهلت العديد من قرارات الأمم المتحدة والاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي بين دول مجموعة (1+5) وطهران، والتي لم توقعها إيران أبداً. وتستمر إيران في محاولة تحقيق طموحاتها الإقليمية المهيمنة، وانتهاك حقوق الإنسان، كما زادت من تعاونها الاستراتيجي والتكتيكي مع روسيا؛ لتفويض مصالح الولايات المتحدة، وتعزيز محور (روسيا والصين وإيران). فضلاً عن كونها تحتل أعلى مرتبة في العالم في عمليات الإعدام للفرد الواحد.

ونقل المعهد عن خبراء قولهم إنه بسبب مليارات الدولارات من العائدات التي تصب في جيوب المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي، والحرس الثوري الإيراني، لم تصبح طهران دولة عقلانية ومعتدلة، وبدلاً من ذلك أصبحت إيران ذات صلاحيات أوسع، وأكثر جرأة لتحقيق أهدافها العليا لمعاداة الولايات المتحدة ومعاداة السامية، وأدرجت إيران لتصبح أكبر دولة راعية للإرهاب، حيث «توفر مجموعة واسعة من الدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتدريب والمعدات لجماعات في جميع أنحاء العالم». وكذلك فيما يتعلق الأمر بالاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني، فقد انتهك القادة الإيرانيون هذا الاتفاق 3 مرات، وكان أول بلاغ عن انتهاك من قبل وكالة المخابرات الداخلية في ألمانيا، والمكتب الاتحادي لحماية الدستور، في يوليو من عام 2016.

وأشار المعهد في تقريره إلى أنه وفقاً للاتفاق النووي، يجب على إيران أن تطلب إذناً من لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لكي يمكنها «شراء السلع ذات الاستخدام المباشر للنووي»، ولكن إيران لم تفعل ذلك. ولفت تقرير آخر صادر عن معهد العلوم والأمن الدولي الانتباه حول انتهاك آخر لإيران حيث إن منظمة الطاقة الذرية الإيرانية

عدة للبحرية الأمريكية، بشكل علني، واعتقلت بحاراً أمريكياً، وحبست العديد من المواطنين الأمريكيين. وكذلك هدد خامنئي إسرائيل مراراً وتكراراً وأدلى بتصريحات تحريضية حول محو إسرائيل من على وجه



الذرية، انتهكت إيران مرة أخرى الاتفاق النووي من خلال امتلاك المزيد من المياه الثقيلة وبمعدل أكثر من المسموح به، وتم تمرير الأمر في المرتين من دون عواقب. وأشار المعهد إلى أن الانتهاك الثالث للاتفاق

النووي تمثل في عدم التزام إيران بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231 الذي يدعوها إلى عدم القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية، والتي صممت لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية، وتشمل إطلاق الصواريخ باستخدام مثل هذه التكنولوجيا للصواريخ الباليستية. كما أن القرار الآخر لمجلس الأمن الدولي، رقم 1929، ينص أيضاً على أنه: «لا يحق لإيران القيام بأي نشاط يتعلق بالصواريخ الباليستية القادرة على حمل أسلحة نووية، وتشمل استخدام تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وعلى الولايات المتحدة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع نقل التكنولوجيا أو التقنية إلى إيران فيما يتعلق بتلك الأنشطة». لكن إيران انتهكت هذه القوانين، وصعدت خلال عام 2016 بشكل ملحوظ من إنتاجها للصواريخ الباليستية. وكذلك تجري إيران تجارب لإطلاق 8 على الأقل من الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية متعددة، وهو عمل فيه انتهاك للاتفاق النووي، وكذلك قرارات الأمم المتحدة. وتنص الاتفاقية الشاملة للبرنامج النووي الإيراني على أن إيران لا ينبغي لها القيام بأي نشاط للصواريخ الباليستية، حتى تاريخ ما بعد 8 سنوات من يوم اعتماد الاتفاقية، أو التاريخ الذي تقوم فيه الوكالة بتقديم تقرير يؤكد الاستنتاج الأوسع نطاقاً، أيهما أسبق. ورغم كل هذه التجاوزات، كان المرشد الأعلى الإيراني خامنئي، والذي يتمتع بصلاحيه القول الفصل في السياسة الداخلية والخارجية الإيرانية، يثير الكثير من المشاعر المعادية للولايات المتحدة والاستمرار في شن هجوم عنيف على «الشیطان الأكبر» (مصطلح أطلقه الإيرانيون على الولايات المتحدة في أثناء الثورة الإسلامية في العام 1979). وقامت إيران بمضايقات

الأرض في أقل من 8 دقائق. وفي ديسمبر من عام 2016، قال خامنئي، إن إسرائيل لن تكون موجودة في خلال 25 عاماً، كما نشر كتاباً وضع فيه خطة حول كيفية تدمير إسرائيل.

وأشار المعهد في تقريره إلى أن إيران، ونتيجة أنها أصبحت مسلحة بشكل أكبر، إضافة إلى امتلاكها إيرادات وأسلحة إضافية، قد زادت من معدل تدخلاتها العسكرية في سوريا والعراق واليمن، وكثفت مساعداتها الاستشارية والمالية والاستخباراتية لوكلائها الشيعة وبشار الأسد، ودعم «المحور الشيعي». وزادت إيران أيضاً من تعاونها الاستراتيجي والتكتيكي مع روسيا لتقويض مصالح الولايات المتحدة، وتعزيز محور روسيا والصين وإيران.

وتطرق المعهد في تقرير إلى الوضع الداخلي في إيران، مشيراً إلى أنها وضعت بعض أسوأ سجلات في حقوق الإنسان لها منذ تأسيسها في عام 1979. ووفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش، شهد عام 2016 تصعيد إيران لعمليات الإعدام الجماعية للأقليات، وحبس لنشطاء حقوق الإنسان والسياسيين. والآن، تحتل إيران المرتبة الأعلى عالمياً في تنفيذ عمليات الإعدام لكل فرد. ووفقاً لمنظمة العفو الدولية، أصبحت إيران أيضاً الجلاد الرائد عالمياً للأحداث الشباب.

وخلص المعهد في تقريره إلى أن هناك بالتأكيد ارتباطاً مؤكداً بين حصول إيران على المزيد من الأموال من جهة، وبين ممارساتها السلبية من جهة أخرى، فهذه الأموال ساعدت طهران على خرق القوانين الدولية، ونشر القيم الثورية لمعاداة الولايات المتحدة، فضلاً عن تدخلاتها المستمرة لزعزعة استقرار المنطقة وتكثيف الصراعات الإقليمية والمآسي الإنسانية، وسعيها لتحقيق طموحاتها الإقليمية.

الدلي تليجراف: بوتين يمتنع عن ترحيل دبلوماسيين بهدف كسب ترامب

نشرت الصحيفة تقريراً أعده رولاند أوليفانت ونيك ألين، اعتبراً فيه أن ضبط النفس الذي مارسه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وامتناعه عن ترحيل دبلوماسيين أمريكيين رداً على ترحيل دبلوماسيين روس يهدف إلى إجهاد خطوة أوباما.

والاكتفاء بالباطلة، التي وُجّهت إلى الجانب الروسي». وتابع: «من وجهة نظرنا، فإن تصرفات واشنطن والإدارة الأمريكية الحالية هي مع الأسف استعراض لسياسة خارجية لا يمكن التنبؤ بها، ويمكن القول إنها عدوانية».

ولفتت الصحيفة الروسية النظر إلى أنه في الوقت الذي لم يعلن فيه الكرملين كيف سيكون رده على العقوبات الجديدة، فإن بيسكوف أكد أن «الرد سيكون في هذه الحالة وفق مبدأ المعاملة بالمثل، أي بالطبع سيكون الرد مماثلاً، وسوف يصاغ ضمن سياق الاتجاه الذي سيحدده الرئيس بوتين». كما أشار المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية إلى أن قرارات واشنطن سبقتها تصريحات عدوانية لا سابق لها لنائب الرئيس الأمريكي. واستبعد بيسكوف أن يتحدث الرئيس الروسي عبر الهاتف مع أوباما، وقال: «لا أعتقد بوجود ما يستدعي السرعة هنا، أو استعجال الرئيس الروسي».

وخلصت صحيفة «رويسسكايا جازيتا» الروسية إلى أن الكرملين لا يميل إلى المبالغة بفعالية هذه العقوبات، كما فعل مع العقوبات السابقة، إلا أنها نقلت عن بيسكوف،

قوله: «طبعاً فإن الرد المكافئ سيكون وفق مبدأ المعاملة بالمثل، بيد أنه سيكون موجعاً للجانب الأمريكي في هذه القطاعات». وأضاف: «عموماً في جميع الأحوال القرار بشأن الرد سيتخذه الرئيس، ولا أستبعد أن يأخذ في الاعتبار بقاء ثلاثة أسابيع لعمل الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض». ولفت المتحدث باسم الرئاسة الروسية النظر إلى أن «أوباما أسهم في اتخاذ هذه القرارات، والرئيس المنتخب دونالد ترامب، سيتسلم مهماته بعد ثلاثة أسابيع، وطبعاً هذا الأمر سيؤخذ في الاعتبار». وحذر بيسكوف من أن «لمثل هذه القرارات تأثيراً مدمراً في العلاقات الثنائية، وأنها تقوض بصورة جوهرية السياسة الخارجية للإدارة المقبلة، حيث لم يسبق لها مثل في تاريخ الولايات المتحدة، ولكن ليس من حقنا أن نحكم على ذلك».



وأشارت الصحيفة إلى أن بوتين لم يكتف بعدم الرد على الخطوة الأمريكية بترحيل 35 دبلوماسياً روسياً، بل دعا أطفال الدبلوماسيين الأمريكيين لزيارة الكرملين. ووصف الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب ترحيل الدبلوماسيين الروس بأنه «استفزاز»، وهو التعبير نفسه الذي استخدمه بوتين في بيان أصدره تعليقاً على الخطوة الأمريكية الأخيرة. ونقلت الصحيفة عن محللين قولهم إن قرار الرئيس الروسي بعدم الرد على الخطوة الأمريكية يهدف إلى «حرمان الأشرطة الأمريكية من الريح». ووصف مدير مركز أبحاث روسي ضبط النفس الذي مارسه الرئيس بوتين بأنه «استثمار في العلاقة المستقبلية مع ترامب». وسوف يتركز الانتباه على كيفية معالجة ترامب قضية «قرصنة الانتخابات الأمريكية» بعد استلامه السلطة في 20 يناير القادم. وكان قد استبعد

في وقت سابق أن تكون روسيا قد تدخلت في نتائج الانتخابات الأمريكية عبر القرصنة.

في شأن ذي صلة، تطرقت صحيفة «رويسسكايا جازيتا» الروسية إلى العقوبات الجديدة التي فرضها أوباما على روسيا، مشيرة إلى أن الكرملين

يعدّها غير قانونية، وأن سياسة واشنطن الخارجية عدوانية. وأكد الكرملين أن العقوبات الجديدة التي فرضها باراك أوباما على روسيا غير قانونية ولا أساس لها، وأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة عدوانية وعصية على التنبؤ، وأن رد موسكو سيكون مماثلاً مع الأخذ بالاعتبار الأسابيع الثلاثة المتبقية لعمل الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض. وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف: «نحن نأسف لأن مثل هذه القرارات اتخذتها الإدارة الأمريكية والرئيس أوباما شخصياً. ونحن ندرس هذه العقوبات والمعلومات المنشورة لكي نفهم تفاصيلها». وأضاف بيسكوف: «كما قلنا في السابق، نحن لا نرى أساساً لمثل هذه القرارات والعقوبات، وهي غير شرعية من وجهة نظر مبادئ القانون الدولي. ولا يمكننا الموافقة على المزاعم

هل هي الحماية المالية؟

المشهد الأخير الذي اختتم به مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) عام 2016، والذي تضمن قيامه برفع أسعار الفائدة على الدولار يبدو أنه مثل نقطة انطلاق رئيسية لبنك الشعب (البنك المركزي الصيني)، وقد يكون كذلك بالنسبة إلى العديد من البنوك المركزية في العالم، والتي قد تتجه إلى سياسات مالية أكثر تشدداً لمنع هروب رؤوس الأموال من اقتصاداتها، ما ينذر بموجة عالمية من الحماية المالية.



نفسها من أجل حماية اقتصاداتها من هجرة رؤوس الأموال، ولاسيما الأجنبية منها، وتوجهها إلى الاقتصاد الأمريكي، الذي يبدو أكثر جاذبية الآن مقارنة بأي وقت مضى، منذ بداية الأزمة المالية العالمية، وما يزيد الأمر دافعية هو أن الاقتصاد الأمريكي يعيش الآن حالة انتعاش، كما أنه ينتظر تولي الرئيس الأمريكي الجديد، دونالد ترامب، مقاليد الحكم في العشرين من يناير الجاري، والذي تعهد بتنفيذ خطة تحفيز لاقتصاد بلاده بقيمة تريليون دولار. وقد يكون ذلك سبباً لدفع رؤوس الأموال إلى الهروب من بعض الاقتصادات والبدائل الاستثمارية الأخرى، والتوجه إلى الاقتصاد الأمريكي والدولار. وخلال الأيام القليلة الماضية ذكر «بنك أوف أمريكا ميريل لينش» أن صناديق الأسهم العالمية شهدت الأسبوع الأخير من عام 2016، خروج تدفقات بقيمة مليار دولار، ليصل إجمالي الأموال التي هجرتها في العام كله إلى 93 مليار دولار، وهو الأعلى منذ عام 2008. كما شهد الأسبوع الماضي تخارجاً بلغ 500 مليون دولار من صناديق السلع الأولية.

تشي هذه المعطيات بأن ارتفاع قيمة الدولار، المتحقق والمحتمل، قد يكون عاملاً من عوامل التغيير في النظام المالي والنقدي العالمي، وقد يكون بداية لموجة حماية مالية تنخرط فيها الدول، لمنع هروب رؤوس الأموال من اقتصاداتها، وهذا الأمر قد يضر الاقتصاد العالمي برمته في نهاية المطاف.

كشفت الحكومة الصينية مؤخراً عن خطط للسماح بالمزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي وشركات التأمين والأوراق المالية والتصنيف الائتماني، ضمن انفتاح أوسع نطاقاً لاقتصادها. الأمر الذي يخفف الشعور بالإحباط السائد بين الشركات الأجنبية من جراء عدم القدرة على الدخول إلى السوق على الرغم من أن المبادئ الاسترشادية التي أصدرتها «اللجنة الوطنية الصينية للتنمية والإصلاح» في وقت سابق. ومن شأن تحقيق تحرير القطاع المالي للصين أن يدعم تحولها الاستراتيجي إلى الخدمات من أجل تقليل اعتمادها على الصناعات التقليدية والتصدير كنهج تنموي. لكن برغم هذا الإجراء التحريري، فقد أعلن نينغ جي تشه نائب رئيس «اللجنة الوطنية الصينية للتنمية والإصلاح» مؤخراً أن بلاده «ستبقي على بعض القيود حتى بعد تخفيف تلك المفروضة على الاستثمار الأجنبي».

وفي السياق ذاته، فقد أعلنت «مصلحة الدولة للنقد الأجنبي» في الصين أول من أمس السبت إنها «ستكثف اعتباراً من الأول من يناير 2017 إجراءات المراقبة على شراء الأفراد للنقد الأجنبي، وستزيد العقوبات على التدفقات غير القانونية للأموال، لكن الحصة السنوية للأفراد ستظل من دون تغيير عند 50 ألف دولار». وتأتي هذه الخطوة على ما يبدو تفاعلاً مع التدايعات التي ترتبت على رفع الفائدة على الدولار الأمريكي، والارتفاع الاستثنائي في قيمة العملة الأمريكية في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى، بما فيها اليوان، ولذلك فقد أصبح الدولار خياراً جذاباً للاستثمار، وقد أتى القرار الصيني الأخير بعد أن تراجع اليوان بنحو 7% أمام الدولار في 2016، ووسط مخاوف من أن يواجه ضغوطاً أخرى في العام الجديد، ولاسيما في ظل زيادة الإقبال على شراء العملة الأجنبية في الصين.

هذا القرار الصيني لا بد أنه يمثل مؤشراً إلى أن الوازع الحمائي في السياسات النقدية وسياسات الصرف آخذ في التزايد لدى الحكومة الصينية، وقد يكون ذلك مؤشر إلى أن الحكومات في دول الاقتصادات الصاعدة لديها الدوافع



تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي والخدمات في الصين

أجرته رويترز والبالغة 51.5 نقطة. وأسهمت طفرة في قطاع الإسكان والإنفاق الحكومي على البنية التحتية في رفع أسعار شتى السلع من الإسمنت إلى الصلب ومنح القطاع الصناعي دفعة كان في أشد الحاجة إليها. لكن حملة الحكومة للتصدي لشراء العقارات بغرض المضاربة



حقق القطاع الصناعي الصيني نمواً للشهر الخامس على التوالي في ديسمبر 2016، لكن وتيرة النمو جاءت أقل قليلاً من التوقعات، في مؤشر إلى أن الإجراءات الحكومية لكبح أسعار الأصول الأخذة في الصعود بدأت آثارها تمتد إلى الاقتصاد عموماً. وسجل مؤشر

ومؤشرات من واضعي السياسيات على تبني مزيد من الإجراءات لاحتواء أي زيادات كبيرة في أسعار الأصول وزيادة الدين حتى لو أدى ذلك إلى تباطؤ النمو يعني أن أي إجراءات تحفيز إضافية ستكون محدودة.

مديري المشتريات الرسمي 51.4 في ديسمبر مقارنة مع 51.7 في نوفمبر الماضي. وتشير أي قراءة فوق 50 نقطة إلى نمو شهري وأقل من ذلك إلى انكماش. وتقل قراءة ديسمبر بشكل طفيف عن التوقعات في استطلاع

إيران توقع صفقة خلال أيام لشراء 20 طائرة



قال مسؤول إيراني إن إيران وشركة (أيه.تي.آر) الأوروبية لصناعة الطائرات ستوقعان اتفاقاً خلال الأسبوع لشراء 20 طائرة ركاب صغيرة بعد أسابيع من إبرام طهران لاتفاقات مع شركتي بوينج وإيرباص. وكانت (أيه.تي.آر) التي تشترك في ملكيتها إيرباص وليوناردو فينميكاينكا الإيطالية- أعلنت في شهر فبراير الماضي تسلمها طلبات مبدئية من إيران لشراء 20 طائرة من الطراز المزود بمحركين. ونقلت وكالة الطلبة للأنباء عن أصغر فخريه كاشان نائب وزير الطرق وبناء المدن في إيران قوله «إن مسؤولين من شركة أيه.تي.آر للطيران سيوزرون إيران الأربعاء المقبل لإجراء المرحلة الأخيرة من المفاوضات

بين إيران والشركة». وأضاف كاشان أنه «سيتم مراجعة النسخة الأخيرة من العقد مع الشركة.. وفي حال عدم وجود مشكلة خاصة سيبرم العقد بين الجانبين». وقال إن العقد لشراء 20 طائرة «بقيمة 400 مليون دولار نهائي». ووقعت إيران عقوداً مع إيرباص الأوروبية وبوينج الأمريكية في ديسمبر الماضي لشراء نحو 180 طائرة في أكبر صفقاتها التجارية مع الغرب منذ عام 1979.

صادرات كوريا الجنوبية تنمو في ديسمبر

9.5 بالمئة. وأسهمت بيانات ديسمبر في تسجيل الصادرات من أكتوبر إلى ديسمبر زيادة فصلية هي الأولى منذ أواخر 2014. وبالنسبة إلى العام كاملاً نزلت الصادرات 5.9 بالمئة بينما انخفضت الواردات 7.1 بالمئة وفي 2015 تراجعت الصادرات ثمانية



بالمئة والواردات 16.9 بالمئة. وفي 2017 تتوقع الحكومة نمو الصادرات 2.9 بالمئة والواردات 7.2 بالمئة بينما يتوقع البنك المركزي زيادة الصادرات 2.5 بالمئة والواردات 2.1 بالمئة.

أظهرت بيانات حكومية أن صادرات كوريا الجنوبية ارتفعت في ديسمبر الماضي، ولشهر الثاني على التوالي معززة الآمال في حدوث تحسن بعد أن شهدت أحجام الشحنات تراجعاً في معظم فترات العام الماضيين. وزادت الصادرات 6.4

بالمئة على أساس سنوي إلى 45.07 مليار دولار في ديسمبر في حين قفزت الواردات بنسبة 7.3 بالمئة إلى 38.07 مليار ليلبغ فائض المعاملات التجارية سبعة مليارات دولار. وفي نوفمبر الماضي زادت الصادرات بنسبة 2.5 بالمئة والواردات

الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه «الدول المارقة»



تأليف: جون ثورنتون - ستيفاني كلين - البراندت أندرو سمول
تاريخ النشر: 2009

المفتوح والمتعدد الأحزاب على السلطة، ويحبذ النموذج الصيني مفهوم «الميروقراطية» التي تعني اختيار الموهوبين وتصعيدهم للحكومة على أساس إنجازاتهم، وفيما تشير الدراسة، إلى أنه على الرغم من أن الانتخابات القروية تشدد على ضرورة الدور القيادي للحزب الشيوعي، وما نجم عن ذلك من مشكلات خطيرة تواجه هذه الانتخابات من محسوبية وشراء للأصوات واختيار القادة غير الأكفاء، فإن أنصارها يؤكدون أنها تؤدي وظيفة ميدان تدريب أساسياً في العادات الديمقراطية، والأمر نفسه مع الانتخابات في المناطق المدنية، فهي برغم أنها مازالت حديثة العهد، فإن هذه التجارب الانتخابية قد توفر عند نجاحها قدراً من الشرعية الشعبية لقادة المناطق، والذين قد يشكلون صداعاً للحزب الشيوعي الصيني، وقد تشكل في الوقت نفسه البذرة الأولى لثقافة الضوابط والتوازنات أيضاً.

وعن القضاء الصيني، تشير الدراسة إلى أن النظام القانوني في الصين خطأ خطوات واسعة خلال العقود الثلاثة الماضية،

تحلل الدراسة وضع الديمقراطية في الصين «المتغيرة» بناء على محادثات أجريت مع مجموعة من الصينيين شملت أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وقادة المنظمات الحكومية، واختلاف نظرة الديمقراطية في الصين عن المفهوم الغربي المتعارف عليه، كما تبحث الدراسة في تأثير المصالح السياسية والاقتصادية للصين في علاقاتها مع «الدول المارقة»، والتحديات التي تواجه الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، في استغلال التحولات السياسية في علاقاتها مع الأنظمة المشاكسة تجاه تحقيق تقدم في قضايا دولية معينة.

ويتناول المبحث الأول من الدراسة: الانتظار الطويل.. احتمالات الديمقراطية في الصين، طبيعة التجارب الديمقراطية للأنظمة الحاكمة في الصين التي جاءت بعد انهيار آخر سلالة إمبراطورية في الصين عام 1911، ابتداءً بعهد صن يات- سين، الذي كان تصوره للديمقراطية هو الأقرب إلى المفهوم الغربي من ناحية تشكيل حكومة دستورية ومنح حق التصويت للجميع وإجراء انتخابات حرة وفصل للسلطات، في حين اتصف عهد ماو تسي تونج، الداعي إلى «الديمقراطية الجديدة» بالاهتمام بالصراع الطبقي أكثر من الاهتمام بالديمقراطية، أما دينج هيسياو بينج، الذي اعتبر الديمقراطية «شرطاً رئيسياً لتحرير العقل»، فقد أثبت قمعته لاحتجاجات ميدان تيانانمين عام 1989، أنه لن يدع الحركات الديمقراطية الشعبية تتجاوز حكم الحزب، أما اليوم، فإن الصين ليست ديمقراطية في ظل احتكار الحزب الشيوعي الصيني السلطة السياسية، وافتقار البلاد إلى حرية التعبير والقضاء المستقل، إلا أن الدراسة ترى، برغم ذلك، أن هناك الكثير الذي يدور في الصين على صعيد الحكومة أو الحزب الشيوعي الصيني، والذي قد يحدث تغييراً في الكيفية التي يفكر فيها الصينيون بالديمقراطية، والتي قد ترسم المستقبل السياسي للصين.

وتستعرض الدراسة مظاهر الاختلاف في تطبيق الديمقراطية بالنسبة إلى الصين مقارنة بالغرب، من ناحية تشديد الزعماء السياسيين على ضرورة الحفاظ على قيادة الحزب الشيوعي الصيني، بالرغم من الانتخابات، وأن التداول السلمي للسياسة الذي يسمح للمواطنين «أفراداً وجماعات»، بإضافة آرائهم إلى عملية القرار، أكثر ملاءمة من التنافس

والاقتصادية، إضافة إلى الآمال المتعاظمة التي يعلقها الغرب على الدور الصيني على الصعيد العالمي، وترى الدراسة أن تطور نهج السياسة الصينية الخارجية يمكن أن يبرز فرصة مواتية لتعاون أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن خلال النفوذ الذي تستطيع الصين فرضه على أنظمة الدول «المشاكسة»، يمكن خلق فرص للتقدم حيال قضايا كانت قد بلغت طرقتاً مسدودة، مثل الانتشار النووي الإيراني.

وحول نهج السياسة الصينية الخارجية، تبين الدراسة أن الحزب الشيوعي الصيني يستهدف في سياسته ترسيخ مبدأ «التعايش السلمي، من خلال خمسة مبادئ، من بينها: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام سلامة أراضي هذه الدول وسيادتها، إلا أن هذه المبادئ غالباً ما يتم إخضاعها لأسس عدة، منها اعتبارات الحرب الباردة، كما هو الحال في دعم كوريا الشمالية، ودعم حركات تمرد الحزب الشيوعي البورمي ضد النظام العسكري الحاكم في بورما، أما سياسة «الإصلاح والانفتاح» التي وضعها دينج هيسياو بينج، التي تم فيها إخضاع المفاهيم الثورية ومناهضة الإمبريالية لمصلحة التنمية الاقتصادية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، والخوف الصيني من نظام كوني تهيمن فيه الولايات المتحدة، فقد قاد الصين المهتمة بنمو اقتصادها وتحسين سمعتها على المستوى الدولي، من الدخول في أي مواجهة صريحة ضد الغرب، وقليلاً ما وظفت موقعها في مجلس الأمن لحماية دولة منبوذة من الضغوط الدولية، لكن مع النمو الاقتصادي الصيني وتعاظم حاجتها إلى الطاقة، بدأت الصين في الاستفادة من علاقات الصداقة التي تربطها بالأنظمة الحاكمة في الدول المنبوذة، ومع تصاعد الاستثمارات الصينية في هذه الدول تغير مفهوم الصين لمصالحها القومية، إلى الحد الذي هددت فيه باستخدام حق النقض «الفيتو» في قضايا معينة، مثل تهديدها باستخدامه ضد قرار الأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية ضد السودان في سبتمبر 2004.

وفيما تتوقع الدراسة أن الصين ستعيد ترتيب أجندها وفقاً لمصالحها، فإنه يتعين على الدول الغربية الراغبة في دور صيني، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التعاطي مع الدول المارقة، وأن تؤدي دوراً مهماً في تشكيل الصين لحساباتها وتحديد ملامحها، ابتداءً بتطوير رؤية واقعية للوقت والطريقة التي تستطيع الصين من خلالها الإسهام في ذلك، والعمل على إيجاد فهم واضح للكيفية التي تتوافق فيها أو لا تتوافق مصالح هذه الدول مع المصالح الصينية.

ولكن لا يزال أمامه طريق طويل، وتوضح الدراسة تطور جودة القضاء الصيني، حيث كان يغلب عليه حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي قضاء وممثلو نيابة من العاملين السابقين في الجيش من ذوي التعليم والتدريب القضائي المحدود، ولم يكن استقلال القضاء من أهداف النظام، لكن بدأت الحكومة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي بتعيين خريجي الجامعات قضاة وممثلين نيابة، وبحلول التسعينيات باتت درجة الماجستير مطلباً أساسياً لاحتلال الفرد منصب القاضي، أما ما يخص المحامين، فإن النمو في ممارسة المهنة وتحسين جودة المحامين، دفع إلى جعل النظام أكثر مهنية، برغم تدخل رؤساء الحزب الشيوعي في العملية القضائية، أيضاً تبنت الصين عدداً من القوانين الهادفة إلى حماية المواطنين من أخطاء الحكومة، مثل قانون موظفي الخدمة لعام 2005. كما تلفت الدراسة النظر إلى معاناة الصين الفساد الرسمي، بالرغم من الإشراف الحكومي المتمثل في عدد من الآليات، مثل المفوضية المركزية للحزب الشيوعي الصيني للتفتيش التأديبي. وعن وضع الديمقراطية حالياً توضح الدراسة أن الصين أحرزت تقدماً في الانتخابات واستقلالية القضاء والتوسع في الحريات الشخصية، وهو ما يمثل جزءاً من تحول المجتمع الصيني، فيما يتوقع أن تغرس المزيد من أنماط التفكير الديمقراطي، سواء وسط نخب الأعمال التجارية الصينية، وكبار المسؤولين الحكوميين الأعضاء في إدارات الشركات التي تديرها الحكومة، وبالرغم من الانتقادات التي تواجه الحكومة الصينية بافتقارها إلى الالتزام الحقيقي للإصلاح السياسي، فإن المتفائلين يرون أن التدريجية سوف تجعل التحرر واللبلة تدومان أطول من التجارب السابقة.

أما المبحث الثاني من الدراسة: دبلوماسية الديكتاتورية الجديدة: هل تتخلى الصين عن الدول المارقة؟ فإنه يتناول الدعم الصيني للدول المارقة، وفيما تشير الدراسة إلى الاتهامات الموجهة إلى الصين حول دعمها الحكام المستبدين والدولة الضالعة في نشر الأسلحة النووية، وأنظمة الحكم المرتكبة لجرائم الإبادة الجماعية، وحمايتها من الضغوط الدولية التي تتعرض لها، وتأثير ذلك في مسار الإنجازات الدولية في مجال حقوق الإنسان، تبين الدراسة في الوقت نفسه أن التحول في السياسة الصينية تجاه الدول المارقة، والذي ظهر جلياً منذ عام 2006، كإدانة الاختبار النووي الكوري الشمالي، الذي أجري في أكتوبر 2006، ومساندة نشر قوة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور، وتبرر الدراسة هذه التحولات بالمصالح الصينية السياسية